

Document: EB 2021/134/R.42  
Agenda: 19(b)(ii)(b)  
Date: 16 November 2021  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية كينيا من أجل

مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا

رقم المشروع: 20000003431

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

**Deirdre Mc Grenra**

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية

والعلاقات مع الدول الأعضاء

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

**Sara Mbago-Bhunu**

المديرة الإقليمية

شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2838

البريد الإلكتروني: s.mbago-bhunu@ifad.org

**Francesco Rispoli**

المدير القطري

رقم الهاتف: +254 717080455

البريد الإلكتروني: f.rispoli@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للموافقة

## المحتويات

ii	خريطة منطقة المشروع
iii	موجز التمويل
1	أولا- السياق
1	ألف- السياق الوطني ومسوغات مشاركة الصندوق
2	باء- الدروس المستفادة
2	ثانيا- وصف المشروع
2	ألف- أهداف المشروع ومنطقة التدخل الجغرافية والمجموعات المستهدفة
3	باء- المكونات والحصائل والأنشطة
5	جيم- نظرية التغيير
6	دال- المواءمة والملكية والشراكات
6	هاء- التكاليف والفوائد والتمويل
9	ثالثا- المخاطر
9	ألف- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها
9	باء- الفئة البيئية والاجتماعية
9	جيم- تصنيف المخاطر المناخية
10	دال- القدرة على تحمل الديون
10	رابعا- التنفيذ
10	ألف- الإطار التنظيمي
11	باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة والتواصل
12	جيم- خطط التنفيذ
12	خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني
13	سادسا- التوصية

فريق تنفيذ المشروع	
Sara Mbago-Bhunu	المديرة الإقليمية:
Francesco Rispoli	المدير القطري:
Sauli Hurri	المسؤول التقني الرئيسي:
Virginia Cameron	موظفة المالية:
Paxina Chileshe	أخصائية المناخ والبيئة:
Andres Uribe	الموظف القانوني:



## موجز التمويل

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المبادرة:
جمهورية كينيا	المقترض/المتلقي:
الخزانة الوطنية والتخطيط	الوكالة المنفذة:
134.05 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للمشروع:
6.24 مليون يورو (أي ما يعادل 7.26 مليون دولار أمريكي)	قيمة القرض الأول الذي يقدمه الصندوق:
سيُمنح القرض الأول بشروط تيسيرية للغاية ولن يخضع لأي فوائد، ولكنه يتحمل رسم خدمة ثابت يحدده الصندوق في تاريخ موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على القرض؛ ويُسدّد كل ستة أشهر بعملة مدفوعات خدمة القرض. ويبلغ أجل استحقاق القرض 40 عامًا، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات تبدأ من تاريخ موافقة المجلس على القرض. ويُسدّد أصل القرض بنسبة 4.5 في المائة من إجمالي أصل القرض سنويًا للسنوات 11 إلى 30، وبنسبة 1 في المائة من إجمالي أصل القرض سنويًا للسنوات من 31 إلى 40.	شروط القرض الأول الذي يقدمه الصندوق:
12.66 مليون يورو (أي ما يعادل 14.74 مليون دولار أمريكي)	قيمة القرض الثاني الذي يقدمه الصندوق:
سيُمنح القرض الثاني بشروط مختلطة، وسيخضع لفائدة على قيمة أصل المبلغ المستحق ورسم خدمة على النحو الذي يحدده الصندوق في تاريخ موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على القرض. ويكون سعر الفائدة ورسم الخدمة ثابتين طيلة دورة حياة القرض، ويستحق سدادهما كل ستة أشهر بعملة سداد خدمة القرض. ويبلغ أجل استحقاق القرض 25 عامًا، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات تبدأ من تاريخ موافقة المجلس على القرض. ويُسدّد أصل القرض، على أقساط متساوية.	شروط القرض الثاني الذي يقدمه الصندوق:
2.3 مليون دولار أمريكي	مساهمات المنح من المنظمات غير الحكومية
85.75 مليون دولار أمريكي	القروض المُعززة من جانب المؤسسات المالية المشاركة
24 مليون دولار أمريكي	مساهمة المقترض/المتلقي:
لا ينطبق	مساهمة المستفيدين
لا توجد فجوة تمويل	فجوة التمويل:
12.77 مليون دولار أمريكي	قيمة التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق:

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 47.

### أولا- السياق

#### ألف- السياق الوطني ومسوغات مشاركة الصندوق

##### السياق الوطني

1- على مدى السنوات العشر الماضية، نما اقتصاد جمهورية كينيا بسرعة. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2019 نسبة 5.85 في المائة. وكان هذا النمو مدعوما بمناخ عمل موات، والإنفاق القوي على البنية التحتية العامة، وزيادة التجارة الإقليمية. ومع ذلك، سيكون الحفاظ على مستويات النمو المحققة تحديا لكينيا، خاصة بعد أثر كوفيد-19. وفي الواقع، وبينما كان أداء الاقتصاد جيدا عامة، فقد زاد الدين العام بسرعة وهو يتجاوز حاليا مستويات المخاطر القياسية. ومنذ أوائل عام 2020، تضرر الاقتصاد الكيني بشدة من جائحة كوفيد-19، حيث أدت تدابير الاحتواء إلى إضعاف النشاط الاقتصادي. وتشير حقيقة أن نسبة كبيرة من السكان لا يتوقع تلقيها إلا في عام 2024، إلى سيناريو سستمر فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على المدى المتوسط وربما على المدى الطويل، وبالتالي تستمر على جزء كبير من فترة تنفيذ المشروع المقرر لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا.

##### الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسي في الصندوق

2- تماشيا مع التزامات التعميم في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ثبت أن هذا المشروع:

☒ يشمل التمويل المناخي؛

☒ يراعي الشباب.

3- **البيئة والموارد الطبيعية.** تعتمد سبل العيش الريفية في كينيا على الموارد الطبيعية والبيئة. ويتطلب وقف اتجاهات التدهور وعكس مسارها استثمارات في التكنولوجيات الصديقة للبيئة وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد عبر القطاعات الاقتصادية، على النحو المبين في استراتيجية وخطة تنفيذ الاقتصاد الأخضر في كينيا للفترة 2016-2030.

4- **تغير المناخ.** من المتوقع أن تصبح الصدمات المناخية، مثل الفيضانات والجفاف، أكثر تواترا وشدة وذلك نتيجة تغير المناخ، مما سيؤثر سلبا على سبل العيش الريفية والأنشطة الاقتصادية في كينيا. ويمكن للخدمات المالية المقدمة بأسعار معقولة وبشروط عادلة أن تساعد الأسر المعيشية الضعيفة على الاستعداد للصدمات المناخية وتحسين قدراتها على إدارتها والتعافي منها.

5- **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** احتلت كينيا المرتبة 109 من بين 153 بلدا في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بنتيجة 0.671<sup>1</sup>. ومع ذلك، لا تزال الأعراف والمواقف الاجتماعية الثقافية تضر بالمزارعات ورائدات الأعمال في القطاع الريفي.

6- **الشباب.** يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكان كينيا: إذ تقل أعمار 35.7 مليون كيني (75.1 في المائة) عن 35 عاما. ولم يُسخر العائد الديمغرافي لهذه الإمكانيات بشكل كامل، ومع ذلك، يتجاوز معدل بطالة الشباب معدل البطالة الإجمالي في كينيا.

<sup>1</sup> <https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality>

## مسوغات مشاركة الصندوق

7- تدعو رؤى حكومة كينيا ورؤى الصندوق إلى تنمية القطاع الريفي وتحويله بطريقة مستدامة، ولهذا الغرض، سيتعين على المؤسسات المالية من القطاع الخاص، بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، أن تؤدي دوراً مركزياً في تمويل عملية التحول الريفي. ويجب إقناع المؤسسات المالية بتوسيع حجم ومدى انتشار عملياتها الزراعية والريفية. وسيساعد مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا على ضمان توافر الخدمات المالية المناسبة والكافية من أجل التحول والنمو المقررين للاقتصاد الريفي في كينيا. وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، زادت الحاجة إلى هذا الدعم الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، للاستجابة لجدول أعمال الحكومة والصندوق بشأن التكيف مع تغير المناخ/التخفيف من آثاره ولتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، سيشرح مشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا على نحو استباقي تعميم أنشطة التمويل الأخضر من أجل إحداث تحول مستدام في القطاع الريفي في كينيا.

## باء- الدروس المستفادة

8- **الدروس المستفادة.** يمكن تلخيص الدروس الرئيسية لتصميم مشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا المستفادة من العمليات السابقة والجارية التي يدعمها الصندوق على النحو التالي: (1) ينبغي أن يبدأ تقديم خدمات الدعم التقني للمؤسسات المالية المشاركة فور اختيار المؤسسة المالية المشاركة؛ (2) وينبغي توضيح معايير الأهلية للعمليات المدعومة لجميع أصحاب المصلحة بشكل دقيق عند استهلال المشروع؛ (3) وينبغي التركيز بشكل خاص على الرصد والإبلاغ، باستخدام حلول نظم الرصد والمعلومات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، على أن تدعم ذلك زيارات تحقق ميدانية منتظمة؛ (4) ويجب أن تكون لدى شركاء التنفيذ القدرة الكافية وأن تُسند إليهم أدوار مؤسسية لأدوات التمويل الريفي، ولا سيما في حالة عمليات التمويل الأخضر؛ (5) وينبغي السماح لمختلف أنواع المؤسسات المالية من تطبيق المرونة المناسبة في التنفيذ.

## ثانياً- وصف المشروع

### ألف- أهداف المشروع ومنطقة التدخل الجغرافية والمجموعات المستهدفة

9- **الغاية والهدف الإنمائي.** تتمثل غاية مشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا في تشجيع الحد من الفقر وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة الشمول المالي الريفي والاستثمارات الخضراء من قبل أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الزراعية، وهو ما يفضي إلى فرص العمل العادلة ونظم الإنتاج المبتكرة والقادرة على الصمود وزيادة مداخيل أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية الريفية الفقيرة والمهمشة والنساء والشباب.

10- **منطقة المشروع.** ستكون التغطية الجغرافية لمشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا، بمجرد تشغيله بالكامل، على نطاق وطني. ولاستهلال المشروع بفعالية، ستمثل نقطة الدخول لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا في الوصول إلى المقاطعات الأربع عشرة التي يعمل فيها مشروعان على الأقل من المشروعات التي يدعمها الصندوق مع سلاسل القيمة الزراعية. وبهذا النهج، سيستفيد مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا ومؤسساته المالية المشاركة فيه من أوجه التآزر مع الأنشطة الإنمائية الجارية التي يدعمها الصندوق في مجال الزراعة والأعمال الزراعية فيما يتعلق بسلاسل القيمة المتنوعة. وبعد بناء القدرات في مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا، ودورة التمويل الأولية لمدة عامين، ستمكن المؤسسات المالية المشاركة من توسيع مجال الاستثمار المستهدف لديها مع موارد المرفق بحيث يصل إلى أي مقاطعة ريفية في كينيا. وستحدد المؤسسات المالية المشاركة مجالات التوسع هذه استناداً إلى فرصها وقدراتها في السوق بينما تستمر في تطبيق مبادئ الاستهداف المتفق عليها للمشروع.

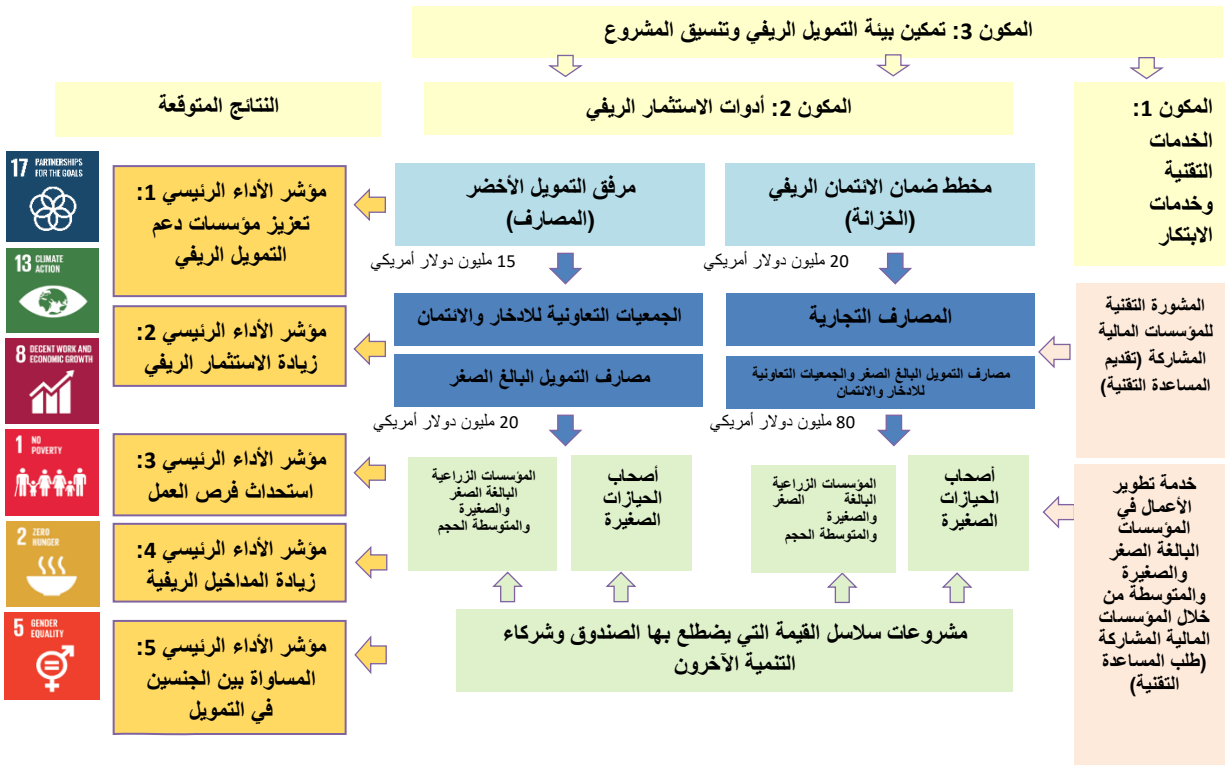
11- **المجموعات المستهدفة والتركيز.** سيستفيد من المشروع 190 000 أسرة معيشية ريفية كينية، بمن فيها العملاء المباشرون وغير المباشرين. ويشمل ذلك الخدمات المالية والتقنية المباشرة المقدمة إلى 68 000 أسرة معيشية والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك ما يُقدر بنحو 66 000 أسرة معيشية نشطة اقتصاديا من أصحاب الحيازات الصغيرة و2 000 مؤسسة بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة ريفية تعمل في سلاسل القيمة الشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وسيهدف المشروع إلى الوصول غير المباشر إلى: (1) ما يُقدر بنحو 32 000 شخص، من خلال التوظيف في الأعمال الزراعية والمزارع التي يدعمها مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا؛ (2) 90 000 أسرة معيشية من أصحاب الحيازات الصغيرة، من خلال المشاركة في سلاسل القيمة التي تعززها الأعمال الزراعية المدعومة. وينصب تركيز الاستهداف على الأسر المعيشية الريفية ذات الدخل المنخفض والنشطة اقتصاديا، إذ توضع أهداف محددة تتمثل في مشاركة النساء بنسبة 50 في المائة والشباب بنسبة 30 في المائة.

12- ويقدم تصميم مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا استراتيجيات ومبادئ توجيهية شاملة للفقير والشؤون الجنسانية واستهداف الشباب. ويستند استهداف الفقر في المشروع إلى تركيز سلسلة قيمة شاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة جنبا إلى جنب مع الاستهداف الجغرافي، وسيضمنا مع الوصول إلى الأسر المعيشية الفقيرة. وتستند الاستراتيجية الجنسانية إلى ثلاثة عناصر رئيسية: (1) التمكين الاقتصادي للمرأة ووصولها إلى المنتجات المالية المصممة خصيصا؛ (2) قيادة المرأة؛ (3) توازن أعباء العمل في الأسر المعيشية. ويعتمد استهداف الشباب على: (1) تطوير منتجات مالية محددة للشباب؛ (2) بناء قدرات الشباب فيما يتعلق بمهارات العمل والإلمام بالأمور المالية؛ (3) والشراكات مع المؤسسات المالية المشاركة والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص التي لديها استراتيجيات أعمال تركز على الشباب.

### باء- المكونات والحصائل والأنشطة

13- سيتضمن المشروع المكونات التالية: (1) خدمات الدعم التقني والابتكار؛ (2) أدوات الاستثمار الريفي؛ (3) تمكين بيئة التمويل الريفي وتنسيق المشروع، على النحو المبين في الشكل 1 أدناه.

الشكل 1  
مكونات المشروع والنتائج المتوقعة



14- **المكون 1- خدمات الدعم التقني والابتكار.** من خلال مكونين فرعيين مترابطين تماما، وهما بناء قدرات المؤسسات المالية المشاركة وخدمات تطوير الأعمال لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، سيتمكن المكون 1 من: (1) تعزيز قدرات المؤسسات المالية المشاركة على الابتكار، والوصول إلى المناطق الريفية وخدمات التمويل الأخضر في كينيا؛ (2) وبناء قدرات المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار المستدام والمهارات في الإلمام بالأمور المالية على أن تُصمم على نحو خاص للوصول إلى النساء والشباب والمجموعات المهمشة. وسيُدمج جانبا العرض والطلب في استراتيجيات النمو الريفي لدى المؤسسات المالية المشاركة من أجل تعزيز الاستفادة والاستخدام الفعال للموارد المقدمة من خلال أدوات الاستثمار في المشروع. وسيجري إشراك منظمة أو منظمات شريكة للتمويل المشترك لتنسيق مكون خدمات الدعم التقني والابتكار.

15- **المكون 2 – أدوات الاستثمار الريفي.** سيعمل مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا بأداتين من أدوات الاستثمار الريفي: (1) مخطط ضمان الائتمان الريفي؛ (2) ومرفق التمويل الأخضر. وسيُصمم كلاهما كوسيلتين مستدامتين للتمويل يمكنهما الاستفادة من الموارد المقدمة من الحكومة والجهات الممولة الدولية المهتمة من أجل إطلاق العنان للاستثمارات الخاصة في قطاع الزراعة والأعمال الزراعية في كينيا بشروط سوق جذابة من خلال المؤسسات المالية الكينية.

16- **المكون الفرعي 1-2: مخطط ضمان الائتمان الريفي.** ستنتمثل استراتيجية هذا النظام في التمكين من تقاسم المخاطر لتعزيز ابتكارات الوصول إلى المناطق الريفية وتحفيز التمويل المقدم من المؤسسات المالية الرئيسية الكينية إلى القطاع الريفي والزراعي. وبدعم من مبلغ مؤمن لمخطط ضمان الائتمان الريفي قدره 20 مليون دولار أمريكي مقدم من الصندوق وحكومة كينيا، من المتوقع أن تُقرض المؤسسات المالية المشاركة مبلغ 80 مليون دولار أمريكي للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية، بما في ذلك المؤسسات التي تمتلكها النساء والشباب. وسيُنشأ مخطط ضمان الائتمان



الريفي كجزء من مخطط ضمان انتمان قائم للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، تستضيفه وتديره الخزانة الوطنية والبنك المركزي في كينيا؛ وقد تلقى المخطط المساعدة التقنية وهو يسعى إلى الحصول على دعم إضافي من تحالف من الشركاء الدوليين.

- 17- **المكون الفرعي 2-2: مرفق التمويل الأخضر.** سيدعم هذا المكون الفرعي التحول المبتكر والمستدام للاقتصاد الريفي في كينيا، من خلال عمليات وخدمات مرفق التمويل الأخضر، المقرر إنشاؤه بدعم قيمته 15 مليون دولار أمريكي مقدم من الصندوق وحكومة كينيا إلى مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا. وسيساهم مرفق التمويل الأخضر في التحول الريفي المستدام والنمو وإدراج الدخل من خلال طريقتين مترابطتين تمامًا: (1) تخفيف قيود السيولة للمؤسسات المالية غير المصرفية التي تعتبر من مقدمي الخدمات المالية الرئيسية لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر الريفية؛ (2) تشجيع صغار المزارعين والشركات البالغة الصغر على الاستثمار في الأنشطة الذكية مناخياً والصدقية للبيئة. وسيُنشأ مرفق التمويل الأخضر كمرفق دائم في إحدى المؤسسات المالية المضيفة المختارة لتوفير رأس المال بالجملة للمنظمات التعاونية للائحة والائتمان ذات التوجه الريفي ومصارف التمويل البالغ الصغر/مؤسسات التمويل البالغ الصغر من أجل إعادة إقراض أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر الريفية، التي تستهدف 50 في المائة من النساء و30 في المائة من الشباب. وستُختار المؤسسة المضيفة لمرفق التمويل الأخضر وفقاً لمعايير الأداء المالي القياسية ومتطلبات محددة من القدرات فيما يتعلق بالإقراض بالجملة والتمويل الريفي الأخضر.
- 18- **المكون 3: تمكين بيئة التمويل الريفي وتنسيق المشروع.** يتألف المكون 3 من مكونين فرعيين. ويتمثل الهدف من المكون الفرعي 3-1 (تمكين بيئة التمويل الريفي) في تعزيز السياسات والترتيبات المؤسسية التي تدعم تطوير بيئة تشغيلية أكثر ملاءمة لمخطط ضمان الائتمان الريفي ومرفق التمويل الأخضر، وبالتالي تعزيز قدرتهما على تحسين الوساطة المالية الريفية. ويغطي المكون الفرعي 3-2 (تنسيق المشروع) ترتيبات تنفيذ المشروع وتنسيقه.

### جيم- نظرية التغيير

- 19- يتمثل التحدي الإنمائي الذي يتصدى له مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا في أن الاستثمار الإنتاجي المحدود يقوّض التحديث وتحسين المداخل في قطاعي أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال الزراعية، بالرغم من الإمكانيات الإنمائية الكبيرة والتقدم الكبير المحرز في تطوير سبل العيش الريفية، والحد من الفقر والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وهناك ثلاثة أسباب كامنة محددة لمشكلة التنمية هذه تتمثل فيما يلي: (1) وجود فجوة في المعلومات والتواصل بين القطاع المالي وقطاع الأعمال الزراعية بسبب القيود على القدرات؛ (2) وزيادة المخاطر المتصورة والمخاطر الفعلية على تمويل قطاعي أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال الزراعية؛ (3) محدودية فرص الحصول على السيولة لدى مصارف التمويل البالغ الصغر والمنظمات التعاونية للائحة والائتمان، ومقدمي الخدمات المالية في المراحل الأخيرة، وبشكل خاص لتخصيص موارد من أجل النهج الابتكارية الجديدة مثل التمويل الأخضر.
- 20- وسيقدم مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا حلولاً لكل من هذه المشكلات الأساسية الثلاث من خلال التدخلات الموضحة أعلاه في وصف مكونات المشروع. ومن شأن توفير دعم المشروعات للوساطة المالية الريفية المبتكرة والأوسع نطاقاً أن يحفز دورة نمو إيجابية ستدعم بفعالية الهدف الرئيسي لتحويل الاقتصاد الريفي. وعلى وجه الخصوص، يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة الشمول المالي الريفي والاستثمارات الخضراء من قبل أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الزراعية.

## دال- الموازنة والملكية والشراكات

21- يتمشى مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا بشكل كامل مع الأولويات الأساسية للحكومة والصندوق في مجالي التنمية والتحول الريفيين والزراعيين، ومع أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، و2 (القضاء التام على الجوع)، و5 (المساواة بين الجنسين)، و8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و13 (العمل المناخي)، و17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وعلاوة على ذلك، يتمشى دعم المشروع المقدم للتمويل الأخضر مباشرة مع المساهمات المحددة وطنياً لكينيا في عام 2020 بموجب اتفاق باريس، وقانون تغير المناخ في كينيا لعام 2016، واستراتيجية وخطة تنفيذ الاقتصاد الأخضر في كينيا. وأعرب عدد من الجهات الممولة الدولية عن اهتمامها بتقديم دعم مالي و/أو تقني إضافي لتوسيع نطاق عمليات مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا، ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى قدرة هذا المرفق على توجيه أموال القطاع الخاص بكفاءة إلى الاستثمارات الخضراء. وتتضمن هذه العمليات المصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية الألماني، والصندوق الأخضر للمناخ، والشركاء الثنائيين المحتملين.

## هـ- التكاليف والفوائد والتمويل

### تكاليف المشروع

22- يُقدر مجموع تكاليف مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا لفترة المشروع المقررة البالغة ست سنوات (2022-2027) بنحو 134.05 مليون دولار أمريكي. ويُقدر التمويل المناخي للمرفق بنحو 12.77 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة 58 في المائة من مجموع تكاليف مشروع الصندوق. وتقدر تكلفة تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بنحو 466 000 دولار أمريكي.

23- ويرد في الجدول 1 أدناه توزيع التكاليف بالدولارات الأمريكية حسب المكون وجهة التمويل. ويبين الجدول 2 توزيع التكاليف حسب فئة الإنفاق وجهات التمويل. ويبين الجدول 3 التكاليف حسب المكون والسنة.

الجدول 1

### تكاليف المشروع حسب المكون والمكون الفرعي وجهة التمويل (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون/المكون الفرعي	قرض الصندوق		مؤسسات التمويل الخاصة		المؤسسات الشريكة		الحكومة		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
<b>1- خدمات الدعم التقني والابتكار</b>										
1-1 بناء قدرات المؤسسات المالية المشاركة	2 586	53	315	6	750	15	1 250	26	4 900	4
2-1 خدمات تطوير الأعمال لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر والمتوسطة	1 310	39	423	13	750	22	867	36	3 350	3
المجموع الفرعي	3 896	47	737	9	1 500	18	2 117	26	8 250	6
<b>2- أدوات الاستثمار الريفي</b>										
1-2 مخطط ضمان الائتمان الريفي	5 000	25					15 000	75	20 000	15
مبلغ الضمان					80 000	100			80 000	60
المبلغ التي جرت زيادته										
المجموع الفرعي	5 000	5	80 000	80			15 000	15	100 000	75
2-2 مرفق التمويل الأخضر	10 000	50	5 013	25			4 987	25	20 000	15
المجموع الفرعي	15 000	13	85 013	71			19 987	17	120 000	90
<b>3- تمكين بيئة التمويل الريفي وتنسيق المشروع</b>										
1-3 تمكين بيئة التمويل الريفي	904	39			800	35	596	26	2 300	2
2-3 تنسيق المشروعات	2 200	63					1 300	37	3 500	3
المجموع الفرعي	3 104	54			800	14	1 896	33	5 800	4
<b>المجموع</b>	<b>22 000</b>	<b>16</b>	<b>85 750</b>	<b>64</b>	<b>2 300</b>	<b>2</b>	<b>24 000</b>	<b>18</b>	<b>134 050</b>	<b>100</b>

الجدول 2  
تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق وجهة التمويل  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	قرض الصندوق		مؤسسات التمويل الخاصة		المؤسسات الشريكة		الحكومة		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
<b>1- تكاليف الاستثمار</b>										
ألف- المعدات والمواد	20	76	-	-	-	-	7	25	27	-
باء- التدريبات	2 449	45	315	6	800	15	1 856	34	5 420	4
جيم- الائتمان وصناديق الضمان	5 000	5	80 000	80	-	-	15 000	15	100 000	75
الائتمان	10 000	50	5 013	25	-	-	4 987	25	20 000	15
صناديق الضمان	15 000	13	85 013	71	-	-	19 987	17	120 000	90
المجموع الفرعي	2 577	46	423	8	15 000	27	1 144	20	5 644	4
دال- السلع والخدمات والمعدات	45	56	-	-	-	-	35	44	80	0
هـ- المركبات	20 092	15	85 750	65	2 300	2	23 028	18	131 170	98
<b>مجموع تكاليف الاستثمار</b>										
<b>2- التكاليف المتكررة</b>										
ألف- الرواتب والعلوات	1 908	66	-	-	-	-	972	34	2 880	2
<b>مجموع التكاليف المتكررة</b>	<b>1 908</b>	<b>66</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>972</b>	<b>34</b>	<b>2 880</b>	<b>2</b>
<b>مجموع تكاليف المشروع</b>	<b>22 000</b>	<b>16</b>	<b>85.750</b>	<b>64</b>	<b>2 300</b>	<b>2</b>	<b>24 000</b>	<b>18</b>	<b>134 050</b>	<b>100</b>

الجدول 3  
تكاليف المشروع حسب المكون والمكون الفرعي وسنة المشروع  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع (ما في ذلك حالات الطوارئ)							المكون/المكون الفرعي
السنة الأولى للمشروع	السنة الثانية للمشروع	السنة الثالثة للمشروع	السنة الرابعة للمشروع	السنة الخامسة للمشروع	السنة السادسة للمشروع	المجموع	
956	956	956	956	775	300	4 900	<b>1- خدمات الدعم التقني والابتكار</b>
570	570	570	570	970	-	3 350	1-1 بناء قدرات المؤسسات المالية المشاركة
570	570	570	570	970	-	3 350	2-1 خدمات تطوير الأعمال لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة
1 526	1 526	1 526	1 626	1 745	300	8 250	المجموع الفرعي
							<b>2- أدوات الاستثمار الريفي</b>
2 500	5 000	5 000	7 500	-	-	20 000	<b>1-2 مخطط ضمان الائتمان الريفي</b>
10 000	20 000	20 000	30 000	-	-	80 000	مبلغ الضمان
12 500	25 000	25 000	37 500	-	-	100 000	المبلغ الذي جرت زيادته
5 000	5 000	5 000	-	-	-	20 000	المجموع الفرعي
17 500	30 000	30 000	37 500	-	-	120 000	2-2 مرفق التمويل الأخطر
							المجموع الفرعي
200	550	500	400	350	300	2 300	<b>3- تمكين بيئة التمويل الريفي وتنسيق المشروع</b>
699	523	588	543	543	603	3 500	1-3 تمكين بيئة التمويل الريفي
899	1 073	1 088	943	893	903	5 800	2-3 تنسيق المشروعات
							المجموع الفرعي
<b>19 925</b>	<b>37 600</b>	<b>32 615</b>	<b>40 070</b>	<b>2 638</b>	<b>1 203</b>	<b>134 050</b>	<b>مجموع تكاليف المشروع</b>

استراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك

24- من مجموع ميزانية مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا البالغة 134 مليون دولار أمريكي، بموجب نهج التدرج/الإنهاء التدريجي للإطار الانتقالي، من المتوقع أن يقدم القرضان المقدمان من الصندوق تمويلًا بقيمة

18.9 مليون يورو، أي ما يعادل 22 مليون دولار أمريكي من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وهو ما يمثل 17 في المائة من مجموع تكاليف المشروع. ويُقدر التمويل المشترك المقدم من المؤسسات المالية المشاركة بنحو 85.75 مليون دولار أمريكي، يغطي 64 في المائة من مجموع تكاليف المشروع، بما في ذلك: (1) تعبئة 80 مليون دولار أمريكي، من خلال مخطط ضمان الائتمان الريفي بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، مع توقع زيادة التمويل بمقدار أربعة أضعاف؛ (2) تمويل مشترك بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لاستثمارات مرفق التمويل الأخضر؛ (3) 737 000 دولار أمريكي في التمويل المشترك لتكاليف خدمات الدعم التقني والابتكار. وتبلغ مساهمة الحكومة في الميزانية 24 مليون دولار أمريكي نقدا وعينا، تغطي 18 في المائة من مجموع تكاليف المشروع. ومن المتوقع أن تبلغ حصة التمويل المشترك المقدم من الشركاء المنفذين غير الحكوميين 2.3 مليون دولار أمريكي، أو 2 في المائة من تكاليف المشروع.

### الصرف

25- فئات الصرف الرئيسية هي لصناديق الضمان والائتمان، التي تمثل مجتمعة 68 في المائة من تمويل الصندوق. وتضم فئات الإنفاق الرئيسية الأخرى السلع والخدمات والمدخلات والتدريب والتكاليف المتكررة، وهذا البند الأخير يمثل 2 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع. ويرد توزيع النفقات حسب فئة الصرف وجهة التمويل والسنة في الجداول 1 و2 و3. وسيتلقى حساب مخصص تملكه الخزنة الوطنية في البنك المركزي الكيني أموالا من الصندوق. وستحتفظ جميع المؤسسات الشريكة، التي ستتلقى أموالا من وحدة إدارة المشروع، بحسابات فرعية للمشروع بهدف فصل الأموال المستلمة. ويُخطط لاتباع نهج صرف قائم على التقارير.

### موجز للفوائد والتحليل الاقتصادي

26- أُعد تسعة عشر نموذجا توضيحيا للمزارع/المؤسسات كجزء من تصميم المشروع لدراسة مدى استفادة الجهات الفاعلة المحتملة من تحسين التوعية المالية والكفاءات ذات الصلة. ووجد أن جميع النماذج قابلة للتطبيق من الناحية المالية وقادرة على السعي إلى الحصول على أموال إضافية مدعومة من مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا. وتوفر العوائد الإضافية للعمالة حافزا جيدا للأسر المعيشية لزيادة الإنتاج و/أو الإنتاجية. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي الإجمالي لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا 23 في المائة. وتشير نسبة تكلفة الفوائد البالغة 2.38 إلى عائد قدره 2.38 دولار أمريكي لكل دولار مُستثمر. وتشير هذه النتائج إلى أن المشروع يعتبر استثمارا جيدا يحقق معدل عائد إيجابيا إذ أن معدل العائد الاقتصادي الداخلي أكبر من عتبة العائد المطلوب (13 في المائة) وصافي القيمة الاقتصادية الحالية أكبر من الصفر.

### استراتيجية الخروج والاستدامة

27- تعتبر استراتيجية الخروج في مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا جزءا لا يتجزأ من تصميم أدوات المشروع. ويهدف المكون 1 (خدمات المساعدة التقنية والابتكار) إلى استمرار نماذج التمويل الريفي المدعومة على الأجل الطويل من جانب المؤسسات المالية المشاركة، واستدامة استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والجدوى التجارية لنماذج الخدمات. وستشغل أداتا الاستثمار للمكون 2، وهما مخطط ضمان الائتمان الريفي ومرفق التمويل الأخضر، من خلال مرافق دائمة من المقرر أن تستمر في تشغيل ودعم وساطة التمويل الريفي لفترة طويلة بعد إغلاق عمليات مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا. وبالنسبة للمكون الفرعي 3-1 (تمكين بيئة التمويل الريفي)، ستتمثل النتيجة الرئيسية واستراتيجية الخروج في استدامة عمليات مخطط ضمان الائتمان الريفي ومرفق التمويل الأخضر أثناء وبعد فترة مشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا.

## ثالثا- المخاطر

### ألف- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها

28- يرد عرض مفصل لمخاطر المشروع وتدابير التخفيف منها في الذيل الثالث (مصفوفة مخاطر المشروع المتكاملة). وترتبط المخاطر المتوقعة الرئيسية بالصدمات المحتملة على الاقتصاد والبيئة والمسائل المتعلقة بالقدرة على التنفيذ. ويقدم الجدول 4 موجزا للمخاطر الكامنة والمتبقية.

الجدول 4

المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها

(موجز إجمالي المخاطر)

المخاطر	تصنيف المخاطر المتأصلة	تصنيف المخاطر المتبقية
السياق القطري	كبيرة	متوسطة
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	كبيرة	متوسطة
السياق البيئي والمناخي	كبيرة	متوسطة
نطاق المشروع	متوسطة	منخفضة
القدرات المؤسسية من أجل التنفيذ والاستدامة	مرتفعة	متوسطة
الإدارة المالية	كبيرة	متوسطة
التوريد في المشروعات	كبيرة	متوسطة
الأثر البيئي والاجتماعي والمناخي	كبيرة	متوسطة
أصحاب المصلحة	متوسطة	متوسطة
إجمالي المخاطر	كبيرة	متوسطة

### باء- الفئة البيئية والاجتماعية

29- يُصنف مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا في التصنيف البيئي والاجتماعي في الفئة باء، بناء على تطبيق إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق. ويقر هذا التصنيف بأنه يمكن تجنب المخاطر البيئية والاجتماعية التي قد تنجم عن أنشطة المشروع، ولا سيما الاستثمارات النهائية من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة و/أو تقليها إلى أدنى حد من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة. ويشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا على تدابير يجب أن تعتمدها المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة، مدعومة بما يلزم من بناء القدرات.

### جيم- تصنيف المخاطر المناخية

30- تُصنف المخاطر المناخية لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا على أنها "متوسطة"، بالنظر إلى تعرض المستفيدين النهائيين المستهدفين وسبل عيشهم وأنشطتهم الاقتصادية للمخاطر المرتبطة بالمناخ مثل الفيضانات والجفاف وتفشي الآفات والأمراض. وقد أثرت هذه الظواهر المرتبطة بالمناخ بالفعل تأثيرا سلبيا على الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة وربحية الأعمال الزراعية. وبناء عليه، في إطار مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا، ستراعى توقعات تغير المناخ عند إجراء العناية الواجبة للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل. وسُدمج تحري المخاطر المناخية في نظام الإدارة البيئية والاجتماعية للمؤسسات المالية المشاركة وفي معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة.

## دال- القدرة على تحمل الديون

31- قِيم صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي كينيا على أنها معرضة بشدة لمديونية حرجة في مايو/أيار 2020. ومن المتوقع أن يساعد التوحيد المالي المقرر على معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون، والتي تفاقمت بسبب صدمة جائحة كوفيد-19 العالمية؛ ومع ذلك، لا يزال تقييم خطر المديونية الحرجة مرتفعاً.

## رابعاً- التنفيذ

### ألف- الإطار التنظيمي

#### إدارة المشروع وتنسيقه

32- ستكون مديريةية الميزانية والشؤون المالية والاقتصادية في الخزانة الوطنية والتخطيط هي الوكالة الرئيسية المنفذة لمشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا. ويرأس المديرية مدير عام يكون مسؤولاً أمام الأمين العام الرئيسي للخزانة الوطنية والتخطيط. وستنشأ لجنة توجيهية للمشروع، تضم ممثلين عن الوزارات والوكالات العامة والمنظمات التمثيلية الرئيسية لأصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص. وفي إطار اللجنة التوجيهية للمشروع، ستنشأ وحدة إدارة مشروع مخصصة في دائرة الشؤون المالية والقطاعية داخل الخزانة الوطنية والتخطيط. ويجب أن ينفذ الوسطاء أو المؤسسات الشريكة المستثمرة المكونات والمكونات الفرعية الرئيسية للاستثمار.

#### الإدارة المالية والتوريد والحوكمة

33- سيتلقى حساب مخصص تملكه الخزانة الوطنية في البنك المركزي في كينيا أموالاً من الصندوق. وستحتفظ جميع المؤسسات الشريكة، التي ستتلقى أموالاً من وحدة إدارة المشروع، بحسابات فرعية للمشروع من أجل فصل الأموال المتلقاة. وسيجري إيداع وفصل أموال مخطط ضمان الائتمان الريفي، بعد استيفاء الشروط المطلوبة، في البنك المركزي في كينيا. ولن تتمكن المؤسسات المالية المشاركة من الوصول إلى احتياطي الضمان إلا بعد حدوث خسائر محتملة والإبلاغ عنها والموافقة عليها. وستحول أموال مرفق التمويل الأخضر إلى المؤسسة المالية المضيفة بعد استيفاء الشروط المطلوبة.

34- وستقدم تقارير مالية شهرية إلى وحدة إدارة المشروع لرصد عمليات الحسابات الفرعية ولأغراض التوحيد. وستشمل التقارير المالية مسارين منفصلين لتدفقات التقارير، وهما: (1) تقرير مالي إجمالي للمشروع؛ (2) وتقرير منفصل بشأن الأداء المالي لمخطط ضمان الائتمان الريفي ومرفق التمويل الأخضر. وتقارير الأداء المالي لمرفق التمويل الأخضر ستجمعها المؤسسة المضيفة لمرفق التمويل الأخضر المختارة وستقدمها إلى وحدة إدارة المشروع بشكل دوري. وستدخل الخزانة الوطنية/ مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا في اتفاقية تمويل فرعية مع المؤسسة المضيفة المختارة، تشمل متطلبات تقديم التقارير المالية المؤقتة والسنوية إلى وحدة إدارة المشروع. وستصرف الأموال المقدمة إلى مخطط ضمان الائتمان الريفي والمؤسسة المضيفة لمرفق التمويل الأخضر وأي شركاء تنفيذ آخرين على دفعات بعد استيفاء الشروط والاحكام المتفق عليها والمحددة في الاتفاقات الفرعية و/أو مذكرات التفاهم.

35- وترد في دليل تنفيذ المشروع مبادئ توجيهية مفصلة لإدارة مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا.

36- ويخضع مراجعو الحسابات الداخليين في الخزانة الوطنية لإشراف مباشر من مراجع الحسابات العام الداخلي في الخزانة الوطنية. وتقدم دائرة مراجعة الحسابات الداخلية التقارير إلى لجنة المراجعة في الوزارة، والتي يجب أن تجتمع كل ثلاثة أشهر. وأعضاء لجنة مراجعة الحسابات مستقلون عن الوزارة ويجري تعيينهم وفقاً لقانون إدارة المالية العامة لعام 2012. وسيجري موظفو المالية في وحدة إدارة المشروع استعراضات رصد

مالي بشكل منتظم في الوكالات المنفذة، التي ستعمل على ضمان صرف النفقات ودعمها كما هو متوقع ومواصلة تقديم أنشطة بناء القدرات في أي مجالات ضعف يمكن ملاحظتها. وسيجري مكتب المراجع العام للحسابات مراجعة حسابات مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا على أساس سنوي، وستقدم القوائم المالية المراجعة إلى الصندوق في غضون ستة أشهر بعد نهاية السنة المالية، وفقا لقانون إدارة المالية العامة في كينيا والمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات في الصندوق.

37- وفيما يتعلق بالتوريد، سجل المشروع في مرحلة التصميم مخاطر متأصلة منخفضة تتعلق بالتوريد بمعدل 2.69. ولكن عمليا، كان كل من التنفيذ والامتثال للنظم الوطنية ومتطلبات التوريد في الصندوق ضعيفين في الماضي، وبالتالي سُنطبق في هذه الحالة إجراءات التخفيف التي تنطبق عادة على أي مشروع متوسط المخاطر، لا منخفض المخاطر. وبالرغم من أن بعض أنشطة التوريد ستضطلع بها وحدة إدارة المشروع في الخزانة الوطنية، فإن معظمها ستضطلع بها المؤسسات المالية المشاركة وشركاء الاستثمار المشترك الآخرون. وستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان اتساق أطر التوريد الخاصة بهذه المؤسسات مع إطار التوريد في مشروعات الصندوق. وعند الضرورة، يمكن التوصية بالاستخدام الإلزامي لوثائق التوريد المعيارية للصندوق ودليل التوريد في الصندوق.

### مشاركة المجموعات التي يستهدفها المشروع والتعقيبات ومعالجة التظلمات<sup>2</sup>

38- ستجري مشاركة المجموعة المستهدفة على مستويات مختلفة تشمل المؤسسات المالية المشاركة والمستفيدين النهائيين. وستجري مشاركة المؤسسات المالية المشاركة من خلال دورات توعية ورصد دوري واستعراض التقارير. وستوفر قنوات للتواصل بين المؤسسات المالية المشاركة ووحدة إدارة المشروع للتمكين من تلقي التعقيبات بشكل منهجي ومتابعة الإجراءات المتخذة لنقلها.

### معالجة التظلمات

39- ستكفل آلية معالجة التظلمات الخاصة بمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا تسجيل أي شكاوى قد تنشأ أثناء مرحلة تنفيذ المشروع ومعالجتها على الفور وبشفافية، مع عدم وجود آثار سلبية (التكلفة والتميز) على الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين يقدمون الشكاوى. وستعمل الآلية ضمن الأطر القانونية والثقافية القائمة، مما يتيح فرصة إضافية لحل التظلمات على المستوى المحلي. وكل مؤسسة مالية مشاركة تتلقى الدعم من خلال مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا من المتوقع أن تُعد آليات خاصة بها لمعالجة التظلمات، تكون مخصصة لأنواع الجهات المقترضة التي تُخدم، مع اعتماد الآليات المحلية والمؤسسية.

### باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة والتواصل

40- سيُسترشد بالإطار المنطقي لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا عند إعداد خطط العمل والميزانيات الخاصة بالمشروع. وسيُدمج التخطيط والميزنة في العمليات والدورات الحكومية وستستند إلى خطط العمل والميزانيات السنوية. وخلال فترة ما قبل المشروع وبعد نفاذ المشروع مباشرة، سيُعد نظام قوي للرصد والتقييم لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا امتثالا لمتطلبات الصندوق والحكومة. وسيُدمج تنفيذ نظم الرصد والتقييم الخاصة بأنشطة المشروع المختلفة دمجا كاملا مع بعضها البعض لضمان تجميع البيانات الخاصة بالتقرير التي تغطي جميع الأنشطة وتوفير التوجيهات المناسبة لإدارة المشروع. وستُوجه أنشطة إدارة المعرفة للمشروع من خلال خطة قوية لإدارة المعرفة لتحسين ممارسات التعلم وإدارة المعرفة والتواصل في المشروع. وقد أُدرجت في دليل تنفيذ المشروع مسودة شاملة لخطة إدارة المعرفة في مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا. وسيكون اعتماد الدروس المستفادة الموثقة وأفضل الممارسات، ولا سيما أساليب التمويل

<sup>2</sup>، انظر إطار التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة حول المسائل التشغيلية: تعزيز الشفافية والتسيير والمساءلة،

<https://webapps.ifad.org/members/eb/128/docs/arabic/EB-2019-128-R-13.pdf?attach=1>

الأخضر، المستخلصة من مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا على نطاق واسع خارج نطاق المشروع مقياسا مهما لنجاح المشروع في إدارة المعرفة.

### الابتكار وتوسيع النطاق

41- لدعم الهدف العام للتحويل الريفي، سيُشجع الابتكار على مستويات مختلفة من عمليات مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا. وفي تدريب أصحاب الحيازات الصغيرة، ستُشجع التكنولوجيات الزراعية الجديدة والتنويع من أجل زيادة المداخيل. ومن شأن بناء قدرات المؤسسات المالية المشاركة أن يعزز ثقافة دائمة للابتكار الاستباقي للمنتجات الريفية وتطوير المنتجات. وتعتبر إمكانية توسيع نطاق أنشطة الاستثمار الرئيسية لمرفق الشمول المالي الريفي في كينيا واعدة. وقد أعرب العديد من جهات التمويل الدولية عن اهتمامها بالاستثمار في توسيع نطاق تشغيل مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا من أجل ضخ استثمار إضافي في مرفق التمويل الأخضر ومخطط ضمان الائتمان الريفي ودعم عمليات بناء القدرات ذات الصلة.

### جيم- خطط التنفيذ

#### الجاهزية للتنفيذ وخطط الاستهلال

42- أعدت مسودة لدليل تنفيذ المشروع كجزء من عملية تصميم مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت مسودة لخطة العمل والميزانية السنويتين ومسودة لخطة التوريد لأول ثمانية عشر شهرا من تنفيذ المشروع. وتهدف هذه الوثائق إلى ضمان بدء التنفيذ بدون تأخير لا داع له خلال السنة الأولى من المشروع. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن تبدأ أنشطة ما قبل المشروع المختلفة، بما في ذلك التحضيرات لتوثيق اتفاقيات الشراكة وتقديم العروض من جانب مقدمي الخدمات التقنية، مباشرة بعد موافقة الصندوق والحكومة على المشروع.

#### خطط الإشراف واستعراض منتصف المدة والإنجاز

43- سيخضع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا لإشراف مباشر من جانب الصندوق، مع إرسال بعثات إشراف سنوية، تكملها بعثات أقصر لدعم التنفيذ تُنظم بمشاركة الحكومة. وبالنظر إلى أن مشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا يستغرق ست سنوات، سيُجرى استعراض منتصف المدة في نهاية السنة الثالثة من التنفيذ. وفي نهاية فترة تنفيذ المشروع، ستجري الحكومة، بالتعاون مع الصندوق، استعراضا لإنجاز المشروع بهدف الإبلاغ عما تحقق من نتائج وأثر.

### خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

44- ستشكل اتفاقية تمويل المشروع بين جمهورية كينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يُقدم على أساسها التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستوفر نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها قبل الدورة.

45- وجمهورية كينيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

46- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق مع أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق.



## سادسا- التوصية

47- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

**قرر:** أن يُقدم الصندوق إلى جمهورية كينيا قرضا بشروط تيسيرية للغاية بقيمة ستة ملايين ومائتين وأربعين ألف يورو (6 240 000 يورو) على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

**وقرر أيضا:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية كينيا قرضا بشروط مختلطة بقيمة اثني عشر مليونا وستمائة وستين ألف يورو (12 660 000 يورو) على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## **Negotiated financing agreement**

(Will be made available prior to the session)

# Logical framework

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	
<b>Outreach</b>	1b. Estimated corresponding total number of households members				PMU quarterly report from project MIS	Annually	PMU	Project initiates its activities on expected timelines and all approvals and implementation arrangements are in place.
	Household members		127,840	319,600				
	1a. Corresponding number of households reached							
	Households		26,400	68,000				
	1 Persons receiving services promoted by the project							
	Females		13,200	34,000				
	Males		13,200	34,000				
	Youth		8,160	20,400				
	Under-employed people including vulnerable groups		2,640	6,600				
	MSME entrepreneurs		800	2,000				
	Female %		50%	50%				
	Male %		50%	50%				
<b>Total</b>		<b>26,400</b>	<b>68,000</b>					
<b>Project Goal:</b> Poverty reduction and improved livelihoods in rural areas	Incidence of poverty in the selected counties				KNBS Surveys	Baseline, Midline and End Line	Third Party Surveys	This is average poverty rate in the selected 14 counties
	Percentage (%)		33%	30%				
<b>Development Objective:</b> Increased rural financial inclusion and investments by agriculture value chain stakeholders, leading to equitable employment opportunities, resilient production systems and increased incomes for smallholders, poor and marginalized rural households, women and youth	Volume of formal credit to agricultural sector				KNBS Surveys and CBK Reports	Baseline, Midline and End Line	Third Party Surveys	Participating FIs fully engaged in the project
	Percentage		4%	6%				
	SF.2.1 Households satisfied with project-supported services				Surveys	Baseline, mid-term, completion	Third Party Surveys	Beneficiaries willing to take up financial services to expand operations
	Percentage (%)		80%	80%				
	Percentage of households reporting increase by at least 25% in income from among the recipient households				COI survey	Baseline, mid-term, completion	Third Party Surveys	
	Percentage		25%	60%				
	2.2.1 New jobs created				COI Surveys	Baseline, mid-term, completion	Third Party Surveys	
	Number		12,800	32,000				
3.2.2 Households reporting adoption of environmentally sustainable and climate-resilient technologies and practices				COI Surveys	Baseline, mid-term, completion	Third Party Surveys		
Number		8,160	20,400					
<b>Outcome 1: Technical Support and Innovation Services</b>	Number of PFIs reporting improved capacity to develop agricultural finance products and analyse agricultural loans disaggregated by commercial banks, MFBs and rural SACCOs		34	41	Outcome surveys	Baseline, mid-term and completion	PMU	Technical Assistance is rolled out in time  70% of MSMEs supported will prepare bankable proposals
	Number of bankable proposals developed by targeted businesses disaggregated by size (micro/small/medium)		1,200	1,500				
	Number of bankable proposals developed by targeted farmers disaggregated by age, gender and vulnerability		24,500	35,000				

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	
	IE.2.1 Individuals demonstrating improvement in empowerment (reporting disaggregated by gender/age)		60%	80%	Outcome surveys	Baseline, mid-term and completion	PMU	TA rolled out in time and individuals are willing to participate
Output 1.1: PFI Capacity Building for Rural Outreach and Innovation	Number of financial service providers supported in delivering outreach strategies, financial products and services to rural areas especially for women, youth and vulnerable groups, disaggregated by commercial banks, MFBs and rural SACCOs		34	41	PMU Records	Annual	PMU	Technical Assistance is rolled out in time
	2.1.1 Rural enterprises accessing BDS		1,200	1,500				
Output 1.2: Business Development Services (BDS) for Agribusinesses and Smallholders	1.1.7 Persons in rural areas trained in financial literacy and/or use of financial products and services disaggregated by age, gender and under-employed persons disaggregated by <ul style="list-style-type: none"> <li>- Male</li> <li>- Female (50%)</li> <li>- Young (30%)</li> <li>- Vulnerable groups (5%)</li> </ul>		40,000	50,000	PMU Records	Annual	PMU	
<b>Outcome 2: Rural financial instruments mobilized for improved access for agribusinesses and farmers</b>	Leverage ratio achieved by Participating PFIs		2 times	4 times	COI surveys	Baseline, mid-term and completion	PMU	
Output 2.1: Rural Credit Guarantee Scheme Mobilized	Number of PFIs contracted under the R-CGS		5	6	PMU Records	Annual	PMU	PFIs are willing to participate in the project
	Volume of credit disbursed by Commercial Banks		US\$ 32M	US\$ 80M				
	1.1.5 Persons in rural areas accessing financial services disaggregated by <ul style="list-style-type: none"> <li>- Male</li> <li>- Female (30%)</li> <li>- Young (30%)</li> </ul>		18,800	47,000				
	Number of women and youth specific products developed and deployed by Commercial Banks <ul style="list-style-type: none"> <li>- Female</li> <li>- Youth</li> </ul>		4	6				
Output 2.2: Green Financing Facility (GCF) Mobilized	Number of MFBs and rural SACCOs mobilized to access credit line		30	36				
	Volume of wholesale finance disbursed by FI managing the Green Credit Line		US\$ 10M	US\$ 20M				
	Volume of credit disbursed by MFBs and SACCOs		US\$ 12.5M	US\$ 20M				
	1.1.5 Persons in rural areas accessing financial services disaggregated by <ul style="list-style-type: none"> <li>- Male</li> </ul>		9,000	22,500				

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	
	- Female (50%) - Young (30%)							
	Number of women and youth specific products developed and deployed by SACCOs & MFBS under GCF		20	32	PMU Records	Annual	PMU	PFI's are willing to participate in the project
Outcome 3: Strengthened rural finance sector policies	No of rural finance sector policies developed		2	7	Outcome surveys	Baseline, mid-term and completion	PMU	The National Treasury facilitates the policy development process
	Policy 1 Policy-relevant knowledge products completed		5	10				
	SF.2.2 Households reporting they can influence decision-making of local authorities and project-supported service providers		75%	75%				

## Integrated project risk matrix

Risk Categories and Subcategories	Inherent	Residual
<b>Country Context</b>		
<b>Political Commitment</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The GoK has reiterated its support to sound macroeconomic policies, as well as to agricultural and rural policies based on increased private-sector focus and much increased emphasis on smallholder participation in key agricultural value chains. Similarly, as discussed in SECAP in detail, the policy framework for CC and environmental policies as well as appropriate gender and youth policies is largely in place. However, the rapidly increased public debt, which has accelerated due to COVID-19, can be seen as a major risk for political commitment to implement the above policies in practice. The increased public debt, combined with the upcoming 2022 general elections, may impact the GoK ability to adhere to GoK commitments on counterpart funding. This can endanger the both the approval and subsequent implementation of loan-based development projects, including the IFAD-supported ones.		
Mitigations: During design, the GoK has repeated its full commitment to RK-FINFA, including to its relatively high financing share of the project costs. The Government sees RK-FINFA as an integral part of both the short-term COVID-19 recovery efforts in rural areas and as a long-term instrument to channel increased volumes of finance from FIs to agricultural and rural activities. In also sees the GFF, established with RK-FINFA support, as one of the entry points for PFIs to finance and for farmers to engage in climate smart production activities. For the guarantee operations, the initial GoK funding would come from the existing PROFIT reflows, and the framework for the future pipeline of state budget funds for GoK contributions has already been agreed on.		
<b>Governance</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Governance and transparency issues persist, as shown in 2019 Corruption Perceptions Index for Kenya, resulting in high Governance Risk and corruption-related risk rating. Lengthy Government processes to establish Project Management Units and conduct procurement have delayed start-up of projects. Despite improved systems, problems in effective monitoring and reporting by GoK persist.		
Mitigations: For RK-FINFA, the main responsibility for almost all the components has been contracted to intermediaries, with tested implementation guidelines and methods, supported by systematic development of eligibility rules and procedures for RK-FINFA project activities. The intermediaries are also responsible for largest part of small scale procurements, to avoid obstacles potentially emerging from GoK procurement and management processes.		
<b>Macroeconomic</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Over the past 10 years, Kenya economy has grown rapidly. The average GDP growth in 2010 – 2019 was 5.85 per cent, supported especially by a friendly business climate, strong public infrastructure spending and regional trade. However, maintaining the achieved economic growth levels during RK-FINFA period will be a challenge. The public debt has rapidly increased and currently surpasses the standard risk levels. Due to COVID-19 and environmental shocks, the economy contracted by 1.0 per cent in 2020. Recovery expected to take longer than initially assumed, affecting practically the whole RK-FINFA period.		
Mitigations: The GoK economic measures for recovery include tax reliefs, cash-transfers, suspension of loan default penalties, and bank debt restructuring. RK-FINFA contributes to the GoK efforts to implement counter-cyclical, pro-growth measures especially for the rural and agriculture sector. The longer-term impact of RK-FINFA support through R-CGS and GFF on growth and rural climate smart diversification can be significant, especially if other external financiers can be attracted to support these key RF-FINFA key investment instruments.		
<b>Fragility and security</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Kenya is prone to electoral violence and political and ethnic rivalry, as has been experienced in the aftermath of the 2007 elections and to a much lesser extent in 2013 and 2017. It is likely that the elections scheduled in 2022 could result in violence, given the current heightened political tensions in the country. Other factors contributing to the country's fragility include regular banditry and ethnic clashes in some ASAL counties, and terrorist attacks particularly in northern border areas.		
Mitigations: Issues of electoral and terrorism-related violence have been addressed through: (i) the 2010 Constitution which established a two-tier government at national and county levels, (ii) continuous sensitisation of the population in conflict prone counties to the need to cooperate with the authorities and to participate in the prevention of attacks; (iii) heightened border and internal security against terrorism; and (v) stronger enacted laws that give more powers and autonomy to the anti-corruption agency. While taking precautions for Kenya's security issues, RK-FINFA will avoid focusing its activities in areas where there are high levels of insecurity due to tribal clashes and terrorism. .		
<b>Sector Strategies and Policies</b>		
<b>Policy alignment</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>

Risk(s): Kenya's agricultural and financial sector policies are generally well aligned with IFAD's core policies. However, while a full policy alignment between GoK and IFAD can be agreed on, the Government has adopted a more cautious approach in negotiating external debt. This has often resulted in long delays in signing of financing agreements with international financiers, which adversely affects the co-operation between GoK and international financiers, including IFAD.		
Mitigations: RK-FINFA fully follows the key GoK policies on rural transformation and financial sector development. It is also seen as a part of the GoK recovery programme. The financial arrangements for the projects are arranged in a manner (large private sector leverage, the use of PROFIT reflows) that supports a smoother co-operation with Government that has been the case in some earlier IFAD-supported projects.		
<b>Policy development &amp; implementation</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): As indicated above, the policy framework is relatively well developed and supportive for agricultural and inclusive financial sector development in Kenya. In reality, the implementation of many relevant policies suffers from lack of resources and capacities in the GoK structures to develop action plans and in practice implement these policies to diversify and modernize the rural sector.		
Mitigations: The key RK-FINFA investment components, R-CGF and GLL, and the related capacity building support directly support the implementation of key rural policies of the GoK. Importantly, potentially valuable support to policy development and implementation will be provided through Sub-component 3.1, which is solely geared to policy support in the observed gaps in the policy framework for the RK-FINFA support operations.		
<b>Environment and Climate Context</b>		
<b>Project vulnerability to environmental conditions</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Given that end line investments are targeted at smallholders and rural enterprises, land degradation, water availability etc. may adversely affect these investments.		
Mitigations: Environment and Social Management Systems (ESMS) will be established or strengthened in the PFIs. Capacity building of the beneficiaries and advisory services of the PFIs will inform the selection of environmentally friendly technologies and resources provided for these investments. The Environment and Social and Social management Framework (ESMF) will articulate measures to manage risks.		
<b>Project vulnerability to climate change impacts</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Climate shocks such as droughts and floods as well as incidence of pests and diseases will impact the end line investments, particularly those in the agricultural sector, by the smallholders and micro-enterprises. Climate change impacts can also affect loan repayments and thus the portfolio of the PFIs.  The marginalization of women and youth beneficiaries, and persons with disabilities, who are more vulnerable to climate change because they face discrimination and inequalities in accessing land and water, markets, technologies, and credit.		
Mitigations: Climate change risk management will be incorporated in the ESMS of the PFIs. Training and advisory services will be provided for the target beneficiaries to enhance their resilience and financial resources provided for green investments. The products under the green financing will promote climate resilience.  RK-FINFA targeting approach is that women comprise 50% of beneficiaries, youth comprise 30% and a minimum of 5% of beneficiaries will be from vulnerable groups (marginalized groups including persons with disabilities and persons with HIV).		
<b>Project Scope</b>		
<b>Project relevance</b>	<b>Moderate</b>	<b>Low</b>
Risk(s): The relevance risk for the designed project instruments includes: (i) targeted potential PFIs will not agree with the proposed RK-FINFA guarantee scheme terms and conditions, (ii) the PFIs will continue business as usual regardless the guarantees provided, (iii) the TSIS service providers have limited skills to offer meaningful support to the PFIs and MSMEs and smallholders, and (iv) PFIs, MSMEs and rural households have less than anticipated demand for the green investment products.		
Mitigations: The project instruments of RK-FINFA have been assessed as highly relevant for Kenya, through comprehensive stakeholder consultations. The mitigations include: (i) the rural credit guarantee scheme terms and conditions have been discussed and vetted with potential PFIs; seven banks have already signed the overall guarantee framework, (ii) the eligibility criteria for investments under guarantee protection, as well as the respective monitoring system, have been detailed, (iii) the TSIS service providers will be selected from private markets and the identification is done jointly with PFIs, (iv) demand for green investment products has been confirmed during the project design mission and through a background study, and furthermore, during the first two project years while building green investment pipeline the PFIs are allowed to utilize 50% of GFF resources to normal rural and agricultural investment targets.		
<b>Technical soundness</b>	<b>Moderate</b>	<b>Low</b>

Risk(s): The proposed project structure is based on experiences and lessons learned from similar projects in Kenya and the ESA region. Based on experiences from these projects, key inherent risks include: (i) processes and approvals of RK-FINFA investment instruments are delayed, which results in loss of momentum by PFIs, (ii) the conditions provided to the PFIs are not attractive and results in loss of momentum by PFIs, (iii) reluctance by smallholders and agribusiness entrepreneurs to borrow through the supported channels, (iv) non-repayment risk in the lending provided to smallholders and agribusinesses, and (v) elite capture of project resources.		
Mitigations: Key mitigations include: (i) RK-FINFA instruments and implementation mechanism built on the institutional capacity developed during PROFIT, which together with intensive IFAD start up support will minimize delays, (ii) seven financial institutions have agreed to the conditions provided by the guarantee scheme and its soundness was vetted during the design mission consultations, (iii) demand mapping has been conducted by the Financial Sector Deepening Kenya, WB, and by the RK-FINFA design mission, and demand for lending through the supported channels has been confirmed, (iv) the TSIS will ensure that all IFAD resources will target productive investments through sustainable and suitable lending products, which will reduce NPLs; the grass root PFIs making loans to end-beneficiaries carry the full GFF non-repayment risk; the guarantee scheme non-repayment risk is expected to reduce the guarantee pool up to 2% annually, and (v) the project will provide technical services to the participating FIs to enable them to develop financial products suitable for RK-FINFA target groups in the agriculture value chains and to monitor the investments, and provide BDS and financial literacy services to RK-FINFA target groups to ensure they have sufficient capacity to access the developed financial services.		
<b>Institutional Capacity for Implementation &amp; Sustainability</b>		
<b>Implementation arrangements</b>	<b>High</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): IFAD-supported projects in Kenya have suffered from less than optimal GoK performance in project implementation. Due to the Government's debt situation and decreased fiscal space, GoK continues to cut back on spending, often putting ceilings on AWP/Bs of projects and potentially further lowering the implementation capacities in government institutions. PMUs showed limited capacity to successfully implement rural finance projects unless adequately supported.		
Mitigations: The whole RK-FINFA implementation approach is based on engagement of intermediaries in the implementation of key investment components. These include an operational CGF unit in NT, private financial institutions as well as consultancy companies and experienced local and international NGOs. With ring-fenced financing, these arrangements aim to significantly improve the chances of successful and cost-efficient implementation of RK-FINFA. Centres of excellence in rural finance will support the implementation of critical project activities.		
<b>M&amp;E arrangements</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): IFAD experience has shown that most FIs are weakly motivated to invest time or money to monitor the social aspects of project implementation progress, outputs, and outcomes. The lack of commitment to monitoring by key implementing partners could risk the appropriate measurement of the project's performance and its successes or failures.		
Mitigations: Effective monitoring and accurate reporting will be critical in the R-CGS and GFF schemes, under which the issuing of the client loans is carried out by the selected PFIs. The improvement of the MIS systems of the PFIs is a core target function of Component 1 technical support activities. Most of the required performance reporting data will be automatically available from the IT-based accounting/management information systems of the CBK or SASRA-regulated PFIs. This data will be electronically submitted by the PFIs to the NT and GFF Host, which will aggregate it to be able to periodically present the whole scheme level data. The estimation of the development impact of the R-CGS and GFF interventions on supported projects, including the smallholder households, will be surveyed by the RK-FINFA through specific, sample-based baseline studies and then through repeat studies after the supported projects/investments are fully implemented.		
<b>Procurement</b>		
<b>Legal and regulatory framework</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The key weaknesses of the Kenyan procurement system lie mainly at accountability and transparency of the processes. The corruption perception index score and existence of only one body with debarment authority are major shortcomings in the system. Standard bidding documents are in place for local shopping and NCB, but no bidding documents exist for ICB.		
Mitigations: Procurement for two components in RK-FINFA will follow GoK procurement procedures in so far as they are consistent with IFAD guidelines. GoK bidding documents will be used except for ICB where IFAD bidding documents will be adopted. The project design defines the final implementing arrangements, which propose to include project procurement being carried out by third parties for Component 2 subject to a full due diligence being confirmed and a prior NO to implementing arrangements being submitted to IFAD. This arrangement would have a considerable impact on the risk assessment provided and would allow a lower overall risk rating.		
<b>Accountability and transparency</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The Country Corruption Perception Index score assigned by Transparency International is high at 31 (in a scale from 0 to 100). Country's Public Procurement Regulatory Authority is the sole		



authority for debarment. There exists a constitutional Ethics and Anti-Corruption Commission to handle corruption yet reported corruption cases are common.		
Mitigations: RK-FINFA will adopt IFAD's accountability and transparency principles that aim to safeguard the integrity of project procurement and contract execution. The Revised IFAD Policy on Preventing Fraud and Corruption in its Activities and Operations shall apply to all RK-FINFA activities. Major parts of procurement will be carried out by co-investing implementation partners, which increases transparency and accountability. All IFAD self-certification forms will be adopted in their entirety.		
<b>Capability in public procurement</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The overall Government capacity of the NT proved to be less than optimal in the closed PROFIT programme, leading to overall slow procurement processes with major delays.		
Mitigations: The project will hire a qualified procurement professional to handle all procurement activities in the PMU, while in cases where co-investing partners are delegated to carry out procurement activities, agreed methods and thresholds as well as the use of SPDs and IFAD's Handbook, will be detailed in the PIM. The two large investment instruments of RK-FINFA (R-CGF and GFF) do not involve procurement activities.		
<b>Public procurement processes</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Prior experience with GoK Implementing Agency shows long and cumbersome internal processes causing major delays in project implementation.		
Mitigations: Processes will be led both by the Borrower through the lead agency, but risk will also be diversified by outsourcing the majority of procurement to relevant partners as assessed through a robust due diligence. All activities are advertised on a dedicated project website and the project will adopt IFAD's Contract Monitoring Tool (ICP) where all contracts will be posted.		
<b>Financial Management</b>		
<b>Organization and staffing</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): While PMU is expected to comprise of qualified personnel with appropriate expertise in their chosen fields, there could be a lack of familiarity by PMU staff of IFAD procedures.		
Mitigations: IFAD FMD will provide capacity building training to the Finance Staff who will selected competitively. The capacity building will include familiarization with IFAD procedures on financial reporting, expenditures categorizations across components, categories, and alignment with Government chart of accounting, financial reporting timelines and other financial management related to the project.		
<b>Budgeting</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): There may be a risk that annual work plans and budgets are not prepared or revised on a timely basis, and not executed in a coherent manner, resulting in funds not being available when needed, ineligible costs and reallocation of project funds and slow implementation progress. There is also a risk that the Participating Financial Institutions (PFIs) do not budget and contribute their co-financing of TSIS costs which are designed at a minimum of 20% for the commercial banks, 15% for the MFBs and 10% for SACCOs. This may affect the execution of TSIS activities.		
Mitigations: The Financial Controller in the PMU will coordinate the budget preparation processes with close coordination with Project Coordinator and TSIS Coordinator. The expected contributions will be embedded in the MoU with the PFIs and monitored regularly by TSIS Coordinator to ensure they are well met and do not impact on project execution.		
<b>Fund flow/disbursement arrangements</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): There is a risk of commingling of funds at the entity which will be provided with advances for the implementation of project activities. These includes National Treasury which will receive advances from IFAD and TSIS Coordinator(s) for handling TSIS activities which will be agreed with them. Also, in addition to IFAD financing, there are finances expected estimated at USD 29 million and USD 105.75 million from GoK and PFIs, respectively. There is a risk of other financiers not meeting their committed amounts.		
Mitigations: To mitigate on risks of commingled funds and ease of accounting of any advance provided, funds will be held in Project dedicated accounts for which there will be monthly bank accounts reconciliation and financial reports. There will be one designated account held by the National Treasury at the Central Bank of Kenya that would receive funds from IFAD which will have a corresponding dedicated project operational account in Kenya Shillings (KES). All partnering institutions that will receive funds from the PMU will sub-project accounts for segregating the funds received. The sub-project account will be denominated in local currency (KES) and will be opened in financial institutions acceptable to IFAD. There will be monthly financial reports to PMU for monitoring operations of sub-accounts and consolidation. All partnering institutions will sign MoU with Government of Kenya clearly highlighting the requirements for a separate bank account and financial reporting requirements. In order to mitigate on risk of other financiers not meeting their contributions, IFAD will continue to build strong relations with NT and partners and also monitor the flow of funds from NT to the Project to assess any deviations from the planned contribution.		

<b>Internal controls</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): There may be a risk that appropriate controls over Project funds are not in place, leading to the inefficient or inappropriate use of project resources.		
Mitigations: Internal controls have been instituted in the whole framework of financial and administrative procedures. The identified controls range from: proper record keeping and posting, authorization of accounting, procurement, and administrative documents, balancing and checking, physical security of assets, double signing (approval) arrangements, to financial reporting and monitoring. These are prescribed in PIM act and further detailed in the finance and operation manual for the project. There will be internal audit function, as noted below, to check overall compliance to internal controls and provide support towards improving systems, procedures, and processes.		
<b>Accounting and financial reporting</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): There is a risk of delays in implementation of the accounting system and full adoption of the same in accounting and generation of financial reports of the projects in line with IFAD requirements.		
Mitigations: To mitigate on this risk, acquisition of the accounting system has been proposed as an effectiveness condition. The selection of project finance staff will also consider their skills/agility to use computerised systems.		
<b>External audit</b>	<b>Moderate</b>	<b>Low</b>
Risk(s): The main risk is that independent and competent oversight of the Project financial statements is not in place or performed timely leading to delayed submission of financial reports and/or submission of unacceptable audit reports.		
Mitigations: External Audit will be carried out by the Office of the Auditor General (OAG) and audited financial statements submitted to IFAD within six months after the period end in accordance with IFAD guidelines. OAG has also been carrying out audits of other IFAD projects and has been rated as satisfactory at the portfolio level based on performance on the other existing projects.		
<b>Environment, Social and Climate Impact</b>		
<b>Biodiversity conservation</b>	<b>Moderate</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Some of the project end beneficiary investments related to improving agricultural productivity e.g. increased use of agrochemicals, expansion of areas, water abstraction etc. may cause adverse effects on ecosystems services and biodiversity in their locations.		
Mitigations: The criteria for accessing project financing includes environmental management considerations and the green finance will be targeted at activities that improve environmental and natural resources management. The end line investments made by the beneficiaries will be monitored by the PFIs through their ESMS.		
<b>Resource efficiency and pollution prevention</b>	<b>Moderate</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Some end line investments may result in sub-optimal use of agrochemicals, which may cause environmental pollution. Investments in post-harvest and processing facilities may also result in increased waste production and energy demands that would be met using diesel generators.		
Mitigations: Efficient resource use will be ensured through awareness raising, training, and monitoring of investment activities. Green investments will be promoted including renewable energy products and improved waste management at post-harvest facilities.		
<b>Cultural heritage</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Kenya has social cultural norms that perpetuate the unequal status of women through interlocking factors, affecting poverty, discriminatory treatment in the family including inheritance, and public life and decision-making. Men and women in Kenya have equal ownership rights to property, however, customary practices vary. For example, women's access to land ownership is at only about 5 per cent.		
Mitigations: RK-FINFA will use the GALS methodology to facilitate women and men at household level to address structural power imbalances affecting women, and influence change of attitudes towards more equitable access and control of incomes, increase women participation in decision making and balanced workloads for households participating in the project. The TSIS capacity building activities support this process.		
<b>Indigenous Peoples</b>	<b>Moderate</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Kenya's population is a composite of over 40 ethnic communities. While there are some specific issues that are pertinent to these communities, many of the issues are especially relevant to marginalized populations. However, the common denominator among Kenya's excluded communities is poor access to resources and opportunities, insecurity of tenure and alienation from the state administration. Their weak voice in governance restricts their ability to address most of these issues and increases their vulnerability in the face of environmental, economic, and political problems.		
Mitigations: The RK-FINFA gender, youth and social inclusion strategies consider all vulnerable groups and communities and will inform project strategies to ensure the inclusion of all in project interventions.		

<b>Community health and safety</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Kenya's community health system faces resource constraints and inconsistencies around quality of services. This situation has increased with COVID-19, adversely affecting health outcomes. Communities experience insufficient infrastructure (e.g., health delivery structures). In addition, there are planning and implementation gaps common due to challenges of devolution, inadequate capacity, and inadequate sustained community engagement.		
Mitigations: The COVID-19 experience has seen more efforts geared towards enhancement of community health and safety especially on Water, Sanitation and Hygiene. RK-FINFA and its implementing partners will seek to ensure that an appropriate COVID-19 response will be integrated through the project.		
<b>Labour and working conditions</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Women in Kenya generally fare worse than their male counterparts on most social and economic indicators, including wage equality, political participation, and literacy, although the situation is improving. Women are likely to work longer hours with less pay and mostly in agriculture and the informal sector. In addition, women bear the burden of child rearing and household and community chores due to unequitable gender roles. The majority of Kenyan women (over 70 per cent) are engaged in the agriculture sector but often on unpaid family basis. Women provide more than 80 per cent of the labour in food production and 50 per cent in cash crop production. Yet they hold only about 1 per cent of registered land titles in Kenya, and around 5 to 6 per cent of registered titles are held in joint names. Without title deeds, women are often unable to access cooperative membership, markets, and credit.		
Mitigations: RK-FINFA has a Gender, Youth and Social Inclusion Strategy and it will monitor the access to and impact of financial products and services on target groups, together with key gender equality outcomes. These will include increased access to finance and services with tailored products for women, with a special focus on women-owned micro-businesses. At the same time, the project will contribute to more equitable workloads between household members; and participation of women in decision-making and leadership roles in project activities is encouraged.		
<b>Physical and economic resettlement</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): The project interventions will not result in physical or economic resettlement of project beneficiaries.		
Mitigations: No mitigations are envisaged in this area.		
<b>Greenhouse gas emissions</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): The project may cause result in GHG emissions albeit minimal from synthetic fertilizer use, dairy investments, and land clearing.		
Mitigations: Capacity building and the advisory services can promote low emission technologies, agricultural practices, and disincentives for land clearing.		
<b>Vulnerability of target populations and ecosystems to climate variability and hazards</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): The project is not expected to increase vulnerability of target beneficiaries and ecosystems in the geographic targeted areas.		
Mitigations: The project is expected to enhance resilience of the target beneficiaries and the ecosystems particularly through the green investments.		
<b>Stakeholders</b>		
<b>Stakeholder engagement/coordination</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Elite capture of the project resources due to skewed information availability on project services. PFIs operating in different target areas may apply different approaches for the project activities based on their own client selection policies.		
Mitigations: Targeting approach will include criteria to ensure wider reach of the project activities for the intended beneficiaries. Clear rules of engagement and transparent monitoring and reporting systems for the PFIs including joint review and planning sessions with the PMU will provide fora for coordination that engenders adaptive project management.		
<b>Stakeholder grievances</b>	<b>Moderate</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Grievances registered by target beneficiaries and stakeholders may not be effectively addressed and corrective measures taken by the project due to lack of information or misinformation about the systems in place. Beneficiary grievance might escalate through litigation.		
Mitigations: The project will utilise existing grievance redress mechanisms (GRM) and have a dedicated officer in the PMU that will be responsible to ensure recorded grievances are addressed. Stakeholders will be informed about the GRM during project sensitization sessions.		